تنامي الدور الجيواستراتيجي للشركات عابرة القارات وأثره على الاستقرار العالمي

The growing geostrategic role of transcontinental corporations and its impact on global stability

عيسات فضيلة،

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،

f.aissat@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2021/04/23 تاريخ القبول: 2021/05/23 تاريخ النشر: 2021/06/01

****

ملخص:

أصبحت الشركات عابرة القارات في القرن الواحد والعشرين من بين الفواعل الدولية التي تلعب أدوار أمنية جيوإستراتيجية مماثلة لتلك التي تضطلع بها الدول، حيث تتحدد مصالحها وفق أنماط أعقد من المحددات الاقتصادية التي أنشأت لأجلها. وفقًا لذلك، وبصرف النظر عن كونهم لاعباً رئيسياً في معادلة الحوكمة العالمية، فإنهم يشاركون على الصعيد العالمي، في تفاعلات مستمرة مع مجموعة واسعة من المنظمات والأفراد، فيما يسمى بـ "دبلوماسية الشركات الجديدة".

في هذا السياق، فان البعض يرى أن الشركات عابرة القارات قد تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية لبعض الدول، ولكن أيضا قد تعمل تلك الشركات كمحرك لسياسات تلك الدول، من أجل تمرير مشاريع سياسية وأمنية تمس بالأمن والاستقرار العالمين. وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الأدوار الجوإستراتيجية للشركات عابرة القارات وأثرها على الاستقرار الدولي من خلال مدخل الصراعات الدولية المفسر لاستغلال الشركات عابرة القارات لضخامة إيراداتها وانتشارها في أكثر من دولة في العالم لدعم أطراف النزاع الدولي.

كلمات مفتاحية:

الاستقرار العالمي، الشركات عابرة القارات، النظام العالمي، شركة أرامكو السعودية، الدور الجيو إستراتيجي.

Abstract:

In the twenty-first century, transcontinental corporations have become among the international actors with geostrategic security roles similar to those of states, where their interests are determined according to more complex patterns than the economic determinants for which they were established. Accordingly, And apart from being a key player in the equation of a Global Governance, they engage, globally, in continuous interactions with a wide range of organizations and individuals, in the so-called a 'New Corporate Diplomacy'.

In this context, these corporations, as some hold the view, might be a foreign policy instrument and might act as a driving principle behind state policies, In order to pass political and security projects that harm world security and stability.

In this research paper, we will try to study the impact of the strategic role of transcontinental corporationson international stability through the approach of international conflicts.

Key words:
Global Stabilit, transcontinental corporations, World System, Saudi Aramco, geostrategic role.

مقدمة:

لعل أهم ما يميز النظام العالمي القائم في القرن الواحد والعشرين هو الانتقال من مرحلة الدولة كفاعل رئيسي مركزي ووحدوي في العلاقات الدولية، إلى بداية الحديث عن ميلاد نظام جديد يمارس فيه الفاعلون من غير الدولة " منظمات حكومية، منظمات غير حكومية، أفراد، شركات متعددة الجنسية" أدوارا عالمية قد تفوق ما كانت تقوم به الدولة. ففي ظل سيادة النظام الرأسمالي والعولمة ظهرت كيانات اقتصادية عملاقة تسمى بالشركات عابرة القارات نظرا لانتشارها الجغرافي الواسع في دول متعددة. وأصبحت تلك الشركات تمتلك من القوة والنفوذ ما يؤهلها للتأثير على السياسة العالمية.

وبالرغم من أن وجود شركات قوية ومؤثرة ليس بالأمر الجديد إلا أن قيام شركات العصر الحديث بأدوار أمنية جيوإستراتيجية شبيهة بتلك التي تقوم بها الدول أصبح يثير القلق مع كبر حجم تلك الشركات وتوسعها في شتى أنحاء العالم، حيث تتخطى إيرادات بعض تلك الشركات الناتج المحلي لدول بأكملها فضلا عن تخطي عدد موظفي هذه الشركات عدد السكان في بعض الدول، كما أن الأراضي التي تمتلكها تتخطى مساحة بعض الدول الصغيرة.

وعليه،نطرح في هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تنامي الدور الجيوإستراتيجي للشركات عابرة القارات على الاستقرار العالمي؟ وسيتم الإجابة عليها من خلال الخطة التالية: الإطار المفاهيمي للشركات عابرة القارات ونظرية الدور(مبحث أول)، مُحددات دور الشركات عابرة القارات: أرقام وحقائق(مبحث ثاني)، الأدوار الأمنية والإستراتجية للشركات عابرة القارات(مبحث ثالث)، شركة أرامكو السعودية وتأثيرها على النظام العالمي(مبحث رابع).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للشركات عابرة القارات ونظرية الدور

تشكل الشركات متعدية الجنسية اليوم القوة المحركة في النظام العالمي، باعتبارها ظاهرة اقتصادية جيو سياسية مهمة في مجال العلاقات الدولية، حيث أنها إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية، وبالتالي باتت تعد بمثابة الحكومة الكونية Gouvernement Global التي تتحكم في الموارد الطبيعية وتسيطر مباشرة على أداء النشاطات الاقتصادية ولكن أيضا الأمنية في العالم.

المطلب الأول: تعريف الشركات عابرة القارات

تعد الشركات عابرة القارات، أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسية، ولذلك نستهل دراستنا في هذا العنوان بالتعريف بالشركات المتعددة الجنسية ثم ربطها مع تعريف الشركات عابرة القارات.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسية:«Multi National "

ظهرت أولى شركات متعددة الجنسيات في بداية القرن التاسع عشر في أوروبا، كما أن العلوم الاقتصادية لم تستقر على تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسية بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين أسهموا في هذا الميدان، ونحاول إيجاز أهم اتجاهات التعريفات كالآتي:

أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسية حسب المعيار الجغرافي الإقليمي: حيث يقوم هذا المعيار على مدى الانتشار الجغرافي لنشاط الشركة في الدول الأجنبية فتعرف على أساسه الشركات المتعددة الجنسية.

هنا يعرف Gilipin الشركات متعددة الجنسية بأنها الشركات التي تعتمد في أعمالها على الملكية والإنتاج والإدارة والتسويق في ظل التشريعات المتعددة في البلد المضيفة".[1]

كما عرفها الاقتصادي الأمريكي " J Fayerweather "بأنها "جميع مؤسسات الأعمال التي تمارس فعالياتها بشكل مباشر في أكثر من بلدين".

بينما عرفها **ميلتون فريدمان** بأنها: "الشركة التي تقوم بشكل أو بأخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والإستراتيجية على المدى الطويل في إطار الدولي[2]."

في حين عرفها **ماتيور** على أنها: "الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل".[3]

ثانيا: تعريف الشركات المتعددة الجنسية حسب معيار الحجم هنا اختلف أصحاب هذا المعيار في تحديد الزاوية التي يمكن على أساسها اعتبار شركة ما متعددة الجنسية، فالبعض يبحث في مدى انتشار نشاط الشركة في الدول الأجنبية والبعض الآخر يبحث في رقم أعمالها.

ثالثا: تعريف الشركات المتعددة الجنسية حسب معيار طبيعة النشاط: حيث نركز في هذا المعيار على نوع النشاط أو العمل الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية فهناك من تعمل في المجال الصناعي أو الإنتاجي أو التسويقي أو الخدماتي ...الخ

---

[1] إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص .34

[2] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص132.

[3] محمد صبحي الأتربي، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، بغداد: دار الثقافة للصحافة والنشر، د س ن، ص 03.

هنا يعرفها **محمد صبحي الأتربي** بأنها " كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع وما شابهها في دولتين أو أكثر ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة نواحي الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي"[1].

من هذا المنطلق، فالشركات متعددة الجنسية هي تلك الشركات التي فعاليتها وأنشطتها تتجاوز الحدود القومية، وقد تنامي دورها فأصبحت تسمى أيضا متعددة القومية، وهي ليست متعددة الجنسية،إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية ما وراء الحدود القومية.[2]

الفرع الثاني: تعريف الشركات عابرة القارات transcontinental corporations

أقرت الأمم المتحدة تسمية عام1974 تسمية الشركات متعددة الجنسية تحت اسم " الشركات عابرة القوميات «حيث أنشأت مركزا بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ثم أنشأت عام 1992 مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" لدراسة هذه الشركات بحيث تم إعطاء تعريفا لها بكونها: " كيان اقتصادي يزاول النشاط التجاري والإنتاج عبر مختلف القارات وفي دولتين أو أكثر تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيط شاملا[3] "

كما تعد الشركات عابرة القارات إحدى أكثر المنظمات والشركات تعقيدا، فهي شركات يكون لها جنسية واحدة وشركة أم واحدة تسيطر على الإنتاج والتحكم بمسائل الإنتاج والتسويق فضلا عن احتفاظها بكل التقنيات والميزة التكنولوجية في بلدين أو أكثر، لكنها لديها فروع تصنيع خارج حدودها لأسباب تتعلق بانخفاض كلفة الإنتاج وانخفاض أجور الأيدي العاملة والظروف الاستثمارية أو القرب من الأسواق العالمية الاستهلاكية . على سبيل المثال شركة (أبل) Appleلصناعة الأجهزة والحاسبات اللوحية والهواتف الذكية المحدودة، فهي شركة أميركية الجنسية لديها فروع ومصانع في عديد البلدان من العالم وبالتحديد في الصين وهو نك كونك.لكن شركتها الأم ومقرها الرئيس الذي يتحكم بالإنتاج والتسويق والبحث والتطوير في أميركا.

وفي سياق متصل، نجد كذلك شركة أرامكو السعودية للنفط والغاز الطبيعي، فهي شركة سعودية الجنسية ولها فروع في عديد بلدان العالم، لكن مقرها الرئيسي الذي يتحكم في الإنتاج في السعودية، حيث صنفت كأكبر شركة نفط وغاز بالعالم من حيث القيمة السوقية بقيمة1.88 ترليوندولار أمريكي عام 2019.

---

[1] إبراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 37-39.

[2] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 ص 100-103.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لمشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية والتصديرية، جنيف، 2002، ص 22.

المطلب الثاني: خصائص الشركات عابرة القارات

بالإضافة إلى ما تقدم تتميز الشركات عابرة القارات بعدة سيمات تميزها عن بقية الشركات والمؤسسات العالمية في الاقتصاد العالمي ومن أبرز هذه الخصائص نجد:

الفرع الأول: ضخامة الحجم:

تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها واستثماراتها، حيث تستحوذ على 80 %من إجمالي مبيعات العالم، ويمكن الاستدلال على ضخامة حجم الشركات عابرة القارات من خلال:

أولا: مؤشر حجم المبيعات :

يعتبر حجم المبيعات السنوية لشركات عابرة القومية من أكثر المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات.

ثانيا: مؤشر حجم الإيرادات أو الدخل الإجمالي:

يمثل هذا المؤشر مدى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات والذي جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تتخذ بشأن الاقتصاد العالمي، وقد شهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا من خلال أكبر الشركات عابرة القارات في العالم عام 2019 والمصنفة على أساس حجم الإيرادات.

الفرع الثاني: تنوع الأنشطة:

أي أن الشركات عابرة القارات لا تحصر نفسها في إنتاج سلعة واحدة ولا تربط نفسها بقيود سوق واحدة، حيث تقوم سياساتها على إنتاج أكثر من منتج واحد وهو ما يسمى بسياسة توزيع المخاطر.

الفرع الثالث: الانتشار الجغرافي

يقصد به أن نشاط المشروع العابر القوميات يتعدى حدود الدولة الواحدة ويمتد إلى العديد من الدول الأخرى عن طريق الفروع التابعة لها، والمنتشرة في معظم أرجاء العالم، فهذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم وكونها أيضا كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. وبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية لهذه الشركات فان أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثالث: مفهوم نظرية الدور

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية،حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية.

[1] محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 112.

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة.

هنا يصف "بروس بيدل biddle Bruce "نظرية الدور" :بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة، يفترض أن تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها.[1]

نظرا لتنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الاجتماع فقد اشتملت على عدة مداخل تحليلية شملها بيدل في خمسة مداخل :

- **المدخل الوظيفي:** وتفهم الأدوار على ضوئه على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية.
- **المدخل التفاعلي الرمزي**: يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون سلوكياتهم.
- **المدخل البنيوي**: يركز على البني المجتمعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك، وهذا ما يؤدي إلى الاهتمام بأدوار المجموعات الاجتماعية لا الأفراد .
- **المدخل التنظيمي**: يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقا للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.
- **المدخل المعرفي**: يهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي.

المبحث الثاني

محددات دور الشركات عابرة القارات: أرقام وحقائق

تعد الشركات عابرة القارات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد،نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالميا وإقامة التحالفات الإستراتيجية، بالإضافة إلى الأدوار السياسية والجيوبوليتيكية التي تدفعنا لمعرفة حقيقة هذه الشركات.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية لعمل الشركات عابرة القارات

تشكل الشركات عابرة القارات اليوم قوة اقتصادية عظمى، فإنتاجها يزيد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلي للدولة الصناعية المتقدمة، ومن المتوقع أن يكون لنحو 500 أو 600 شركة من هذه

[1] ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 57.

الشركات في منتصف هذا القرن ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره، وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي.

وقد قدّر باحثو جامعة هارفارد أن القيمة المضافة التي حققتها الشركات عابرة القارات خلال عام واحد بلغت حوالي 500 مليار دولار، أي 5/1 إجمالي الإنتاج الوطني لكل دول العالم.

وبالرغم من مناداة الدول الرأسمالية بالتحرير الكامل للصناعات، ومطالبة الدول النامية بعدم تقديم الدعم للصناعات بها، وتركها للمنافسة في السوق الحر دون دعم، فإن معظم الشركات العملاقة في الدول الرأسمالية كانت قد تلقت دعما من حكوماتها في بداية نشأتها.

المقولات السابقة يمكن الاستدلال عليها من خلال استعراض عدد من الأمثلة للشركات عابرة القارات، إذ يقدر صافي دخل شركة **وول مرت** الأمريكية عام 2019 بـ 6.67 مليار دولار أمريكي من أصل 514.405 مليار دولار أمريكي من حيث الإيرادات،وفقًا لقائمة فورتشن غلو بال في نفس العام، وهو ما يفوق حجم الاحتياطات الدولية لبعض الدول في العالم. اعتبارًا من عام 2020 تمتلك وول مارت 11510 متجرًا وناديًا في 27 دولة، وتعمل تحت 56 اسمًا مختلفًا، ويبلغ عدد موظفيها أكثر من **25**مليون موظف وهو ما يفوق عدد سكان 100 دولة حول العالم.[1]

أما في قطاع البترول، فقط بلغت أرباح شركة أرامكو السعودية 88.2مليار دولار في عام 2019، فضلا عن امتلاكها عددا من الفروع يفوق ضعف سفارات بعض الدول حول العالم.

من الملاحظ أن معظم تلك الشركات عابرة القارات تتخذ من الدول المتقدمة مقرا رئيسيا لها، فطبق المجلة فورتشن لعام 2019 توجد 418 شركة من أغنى 500 شركة في العالم في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية يتركز فيها أكثر من 80% من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتستأثر بحوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية، إذ يضم الاتحاد الأوروبي 155 شركة، بينما توجد 153 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم اليابان 141 شركة.[2]

كما تسعى الشركات عابرة القارات على المستوى الاقتصادي إلى المزيد من السيطرة والاحتكار، وذلك من خلال إتباع إستراتيجية الاندماج لتحتكر التعامل في الكثير من المنتجات وتتحكم في أسعارها، ومن بين الحقائق على ذلك نجد في عام 2006 على سبيل المثال، كانت أكبر 100 شركة تحوز على 16 %من مجموع الأصول الأجنبية للشركات الدولية البالغ عددها 77000 شركة بعدد فروع 777000 فرع، وفي داخل المائة شركة الأكبر على مستوى العالم نجد أن الثلاث شركات الأولى وهي **جنرال اليكتريك الأمريكية، وفودافون الانجليزية وفورد الأمريكية**، تحوز ما قيمته 877 مليار دولار أمريكي من الأصول الأجنبية بما يمثل 19 %من إجمالي أصول المائة

---

[1] https://a2-finance.com/ar/issuers/walmartتم الاطلاع عليه يوم 8 مارس 2021

[2] زينب عوض الله، سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عالميا ودورها في أزمة الاقتصاد الرأسمالي، في الموقع: https://guelma.yoo7.com/t3414-topic تم الاطلاع عليه يوم 2021/04/08.

شركة[1] .وفي مجال النفط والغاز على سبيل المثال، عام 2019 قدرت مساهمة أكبر عشرة شركات من الإنتاج العالمي ما يقارب 70%.

طبقا لقائمة فورتشين **Fortune** Global 500 List، فإن أفضل خمس شركات متعددة الجنسيات في العالم بناءً على الأرباح الموحدة لعام 2019 تتمثل في شركة وول مارت Walmartبأرباح تصل إلى 514 بليون دولار، مجموعة سينوبك Sinopec بأرباح تصل إلى 415 بليون دولار تاليها رويال داتش شلRoyal dutch shell بـ 397بليون دولار ثم شركة أرامكو السعودية 391 بليون دولار، وأخيرا شركة الشبكة الحكومية للصين State grid387بليون دولار.[2]

المطلب الثاني: المحددات السياسية لعمل الشركات عابرة القارات

فيما يخص المحددات السياسية لعمل الشركات عابرة القارات تظهر من خلال تأثيرها في صنع القرار، هنا يذكر **ميشال غيرتمان** أن الزمن المهم في صنع القرار والعلاقة بين الشركة الأم وفروعها الممتدة عبر العالم يكمن في تحديد الميزانية نظرا للتقديرات المتعلقة بالمبيعات، والمصاريف الخاصة بالاستثمار والتسيير وكذا تحديد الأرباح.

تمتلك الشركات عابرة القارات أصولا وموارد مالية وبشرية تؤهلها لخلق جماعات للضغط على الحكومات، بغية إتباع سياسات معينة، أو الإحجام عن أخرى، بما يتوافق ومصلحة تلك الشركة، ومن ذلك ما تقوم به شركة **إكسون موبيل** من توظيف أموالها الضخمة في بناء تحالفات قوية، من شأنها الضغط على الإدارة الأمريكية بهدف إجهاض القبول الأمريكية لبروتوكول كيوتو، والذي من شانه التأثير على أرباح الشركة، من خلال إلزامها بتقليل انبعاث الغازات وغيرها مما يؤثر على البيئة والظروف المناخية.[3]

الملاحظ أن الشركات عابرة القارات تمتلك وسيلة تحقق لنفسها امتيازات كبيرة، وذلك عن طريق التأثير على صناع القرار في الدول المتقدمة التي تتبعها هذه الشركات لإنشاء منظمات دولية كمنظمة التجارة العالمية، والتي ترعى مصالح هذه الشركات في المقام الأول أو وضع اتفاقيات دولية تسهل وتضمن استثماراتها في الدول المضيفة، كما قد تلجا إلى رشوة المسئولين الحكوميين للحصول على امتيازات لا تستحقها كعقود استخراج البترول بأسعار متدنية جدا، أو الحصول على نسبة في الشركات المحلية العامة.

---

[1] فارس عبد الجليل، أحمد عبد العزيز، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010، ص 123-126.

[2] سعود بن هاشم جليدان، قائمة الشركات العالمية الكبرى، ديسمبر 2019، في الموقع:
https://www.aleqt.com/2019/12/22/article_1733241.html تم الاطلاع عليه يوم 10 مارس 2021.

[3] جوزي جميلة، دحماني سامية، " دور استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرارات في ظل النظم العالمية المتسارعة"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06 ،2015، ص 66-67

ومن أشهر القضايا الحديثة في هذا الأمر، رشوة 78 مليون دولار التي قدمتها شركة Mobil الأمريكية لمسؤولين في حكومة كازاخستان لتسهيل الحصول على 25 %من أسهم شركة Field oil Tengiz المملوكة لدولة كازاخستان.

كما قد تأخذ الرشوة شكل أخر في الدولة المتقدمة، فقد تكون في صورة إسهام في الحملات الانتخابية مهما كان نوعها، أو في صورة مساعدة لأحد الأحزاب السياسية الكبيرة الموجودة على الساحة السياسية، والمقابل لن يكون بالطبع مجرد عقد إنشاء مشروع معين، ولكن المقابل أثمن من ذلك بكثير فقد يتمثل في تغيير بعض السياسات والقوانين التي تسهل عمل هذه الشركات.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية قدمت 41 شركة من بينها **جنرال الكتريك وميكروسوفت** ما يقرب إلى 150 مليون دولار للأحزاب السياسية والحملات الانتخابية في الفترة الممتدة ما بين 1991 إلى غاية2001 وقد حصلت في مقابل ذلك على 55 بليون دولار في صورة إعفاءات ضريبية في ثلاث سنوات فقط.

وكان لشركات الأدوية نصيب الأسد في هذا المجال فقد قدمت ما يقرب 750 مليون دولار في الفترة من 1998 إلى 2004 وهو ماجعل الحكومة الأمريكية تضع مصالح هذه الشركات نصب عينيها في المفاوضات التجارية الدولية، كما قدمت اكبر خمس شركات في مجال المحاسبة ما يقرب 29 مليون دولار في الفترة من 1989 إلى 2001 وذلك لتجنب إصدار بعض التشريعات التي تحد من أنشطة هذه الشركات وكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور فضيحة شركة ارنون في مجال الطاقة المتمثلة في بيع مواد بتروكيمياوية منتهية الصلاحية ما تسبب في تسجيل خسائر فادحة.

المبحث الثالث

الأدوار الأمنية والإستراتجية للشركات عابرة القارات

يشير الدكتور **محمد يوسف علوان** المختص في القانون الدولي وشؤون النفط إلى أن حجم الشركات يسمح لها بالتفاوض على قدم المساواة مع الدول المضيفة ودول الأصل، كما يضيف في نفس المقام إلى الإشارة إلى أن المتفق عليه في العلاقات الدولية أن الشركات المتعددة الجنسية هي أحد أطراف اللعبة الدولية، لذلك فإن أدوار الشركات عابرة القارات مرتبط كل الارتباط بالنظم السياسية والحكومات والمنظمات متعددة النشاطات بحيث أنها تؤثر تأثيرا حتميا على رسم السياسات وصنع القرار، ولكن أيضا تؤثر تأثيرا مباشرا على التجارة الدولية ومن ثم إدارة الصراعات الدولية.

المطلب الأول: الأدوار الأمنية للشركات عابرة القارات

تظهر الأدوار الأمنية للشركات عابرة القارات في مظهرين أساسيين هما في مجال إدارة الصراعات والحروب السيبرانية التي تؤدها في مناطق تواجد فروعها في مختلف دول العالم.

حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وبسبب امتلاكها حجم إيرادات ضخمة قادرة على تأمين نفسها ومصالحها في الدولة المضيفة من خلال دعم السلطات السياسية الموالية لها، إذ وجدت تلك الشركات أن الحاجة إلى امتلاك فرق عسكرية خاصة بها مجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات ضرورة لابد منها في سبيل تأمين تواجدها واستمرار عملها واستثماراتها الضخمة.

وبدا واضحاً استخدام هذه الفرق العسكرية في أحداث الانقلابات العسكرية واعتلاء الحكم لحكام عملاء لهذه الشركات يصلون إلى الحكم دون رغبة شعوبهم فيضطرون إلى حماية أنفسهم بمثل تلك الشركات، وهؤلاء الحكام تجدهم غالبا في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أو صاحبة موقع جغرافي متميز يتحكم في أحدى الممرات الدولية الهامة، ومن خلال زج هذه الفرق في الحروب وإذكاء الطائفية والنزاعات الأهلية تحصل الشركات على مبتغاها في تثبيت أقدامها دون أي اعتبار للمخلفات الحربية ذلك أن هدف الشركات أولا وأخيرا هو تحقيق الربح المادي.

نشير هنا إلى هناك شركات كبرى أصبحت تمتلك نسبة كبيرة في المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وهذه الشركات حصلت على عمولات وأموال ضخمة مستفيدة من دورها في تغذية الصراعات والحروب في جميع دول العالم ومثال ذلك انتعاش مبيعات الأسلحة الأمريكية في الحرب على العراق وأفغانستان.

المطلب الثاني: الأدوار الإستراتيجية للشركات عابرة القارات

أصبح للشركات عابرة القارات دور متزايد في الاقتصاد العالمي، وأصبحت الدولة كإطار مؤسسي تتعايش مع مؤسسات ومنظمات مكملة ومنافسة لها، كما أن هذه الشركات في الأغلب هي أكبر الشركات حجما في البلد الأم، وبالتالي فهي تقوم بدور مهم في التجارة السلعية للبلاد الأم، ومن ثم في التجارة السلعية الدولية[1] ، ووفق تقرير الاستثمار العالمي لعام 1992، فقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات منذ التسعينات هي المُنظم المركزي والرئيسي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يزداد ارتباطا بفضل العولمة الاقتصادية[2].

كما يكمن الدور الاستراتيجي للشركات عابرة القارات في تأثيرها المتزايد على التجارة الدولية من خلال تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل في إطار تطبيق ما يسمى بعولمة الأسواق، بحيث يتم إنتاج الأجزاء المكونة للسلعة الواحدة في أماكن مختلفة من العالم، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة فروعها في معظم أنحاء العالم. وقد أدى ذلك إلى عولمة قرارات الإنتاج والاستثمار.

---

[1] محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1986، ص 37.

[2] محمد نبيل الشيمي، " الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية"، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2016، ص 23.

وعليه، تمارس هذه الشركات تأثيرًا كبيرًا على هيكل التجارة الدولية بما تمتلكه من موارد وقدرات وإمكانيات وتقنيات هائلة من شأنها أن تمنح عددًا محدودًا من دول العالم ميزة تنافسية في العديد من الصناعات والأنشطة التي تعتمد على عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من حجم التجارة الدولية بين دول العالم، التي تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات، نظرًا للانتشار الواسع لفروعها في كافة أنحاء العالم.

تسيطر هذه الشركات على معظم الأصول الإنتاجية العالمية، كما تمتلك إمكانات مادية وبشرية ضخمة، توفر لها إمكانية الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية، وتمكنها قدراتها التسويقية من النفاذ إلى الأسواق الخارجية في جميع أنحاء العالم.

كما تتحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي، لما تمتلكه من أصول ضخمة مقوَمة بالعملات المختلفة للدول التي تمارس بها نشاطها الاستثماري، حيث تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي أو ثلاثة أضعاف الاحتياطي الدولي منها.

على سبيل المثال، فإن شركة **وول مارت** يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية الناتج المحلى الإجمالي لـ 161 دولة بما في ذلك إسرائيل وبولندا واليونان[1]، كما قدرت **إيرادات" شركة وول مارت** "في عام **2019** نحو 524 مليار دولار كواحدة من أكبر الشركات العالمية من حيث الإيرادات.

بالإضافة إلى امتلاك هذه الشركات موارد بشرية ضخمة، فهي تساهم بشكل فعال في توظيف القوى العاملة في العالم، حيث تشير البيانات إلى أن الفروع التابعة لهذه الشركات وحدها توظف أكثر من 45 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وهذا العدد في زيادة مستمرة.

كانت هذه الشركات ولا تزال تتمتع بدور متزايد في الاقتصاد العالمي، حيث تزايدت أهمية هذا الدور منذ السبعينات في مختلف الصناعات، حيث تحدد هذه الشركات إستراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يتجاوز الحدود الجغرافية للدول، جنبًا إلى جنبٍ مع الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية، مثل: البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرها في تحديد مسار الاقتصاد العالمي لما تمتلكه من موارد تتجاوز موارد دول بأسرها.

[1] جوزي جميلة، دحماني سامية، مرجع سابق، ص 73-76.

المبحث الرابع

شركة أرامكو السعودية وتأثيرها على الاستقرار العالمي

تعتبر شركة أرامكو السعودية من بين أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، ما سمح لها بالولوج إلى عديد بلدان العالم، الأمر الذي أثر بشكل أو بأخر على الدول المضيفة، ولكن أيضا على النظام العالمي والاستقرار الدولي.

المطلب الأول: التعريف بشركة أرامكو السعودية

تعرف شركة أرامكو باسم شركة النفط العربية السعودية، وهي أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، يقع مقرّها في ظهران في المملكة العربية السعودية، وتبلغ احتياطاتها من النفط 267.1 مليار برميل، كما وتعتبر أرامكو الشركة الأكثر ربحية في العالم إلى حد كبير بإيرادات تقدر بـ 356 مليار دولار وفق تقارير 2019.

تأسّست شركة أرامكو السعودية في عام **1933** بموجب اتفاقية عقدتها السعودية مع شركة ستاندرد أويل (Standard Oil)النفطية الأمريكية، بعدما منحها الأمير السعودي آنذاك الحق في التنقيب عن النفط واستخراجه في الأراضي السعودية، وقد سميت الشركة باسم **أرامكو** (Aramco) عام**1944**، حيث تمثل كلمة أرامكو اختصارا لشركة النفط العربية الأمريكية، وقد كان تديرها آنذاك مجموعة أو تحالف شركات نفط أمريكية من أسلاف شركة شيفرون (Chevron)وتكساكو (Texaco) وإكسون موبيل (Exxon Mobil) على سبيل المثال[1].

أصبحت شركة أرامكو مملوكة بالكامل للدولة السعودية في عام**1988** ، وأصبحت تدعى شركة النفط العربية السعودية. وفي عام 2012 أطلقت أرامكو نشاطا تجاريا جديدا يقتضي شراء وبيع حوالي 1.5 مليون برميل من المواد الكيميائية، والمنتجات المصنوعة من البوليمرات يوميا من أجل الاحتفاظ بإيراداتها دون الحاجة إلى الاعتماد على ممولين خارجيين.

تمتلك شركة أرامكو السعودية مجموعة من الفروع في عديد أنحاء العالم، كما تشرف على عشراتٍ من حقول النفط، بما في ذلك حقل الغوار وهو أكبر حقلٍ في العالم. وهي بذلك توفر 10% من إمدادات النفط في العالم. في حين يبلغ عدد الموظفين من الجنسية السعودية في شركة أرامكو حوالي 51653 موظفا، بالإضافة إلى 10254 مغتربا، وذلك يشمل موظفيها في فروعها بالصين ومصر واليابان والهند وهولندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المطلب الثاني: تنامي دور شركة أرامكو السعودية في النظام الدولي

[1]What Is Saudi Aramco? https://www.investopedia.com/what-is-saudi-aramco-4682590

[2] Saudi Aramco: the key facts, https://www.theguardian.com/business/2016/jan/07/saudi-aramco-the-key-facts .

يقول شارلز كيند ليبرغKindleberger Charlesبأنالنظام الدولي لا يستقر إلا باستقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي، وذلك لا يتحقق إلا بوجود قوة مهيمنة تضمن قيامه بوظيفته بشكل جيد، هذا ما انطلق منه مؤسسي شركة أرامكو السعودية، هذه الشركة الاقتصادية من الناحية المعلنة والسياسية الأمنية من الناحية غير المعلنة.

"سيطر على النفط تسيطر على العالم " مقولة لهنري كيسنجر أحد الاستراتيجيين الأمريكيين القلائل الذين ترجموا إيمانهم العميق بالأهمية المركزية للنفط في السياسة الدولية إلى ممارسة و واقع من خلال الأدوار التي لعبها خلال فترة عمله مستشارا للأمن القومي في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون لقد أثارت مسألة النفط على الصعيد الاستراتيجي جملة من الاهتمامات و لصراعات واقترن به الخطاب أو القرار السياسي العالمي أينما وجد النفط، وتؤكد المعطيات الرقمية في واقع الحالي أن النفط يشكل واحدا من أهم العناصر التي دار حولها الصراع العالمي منذ فترة اكتشافه.

وعليه، تؤكد الدراسات حول الشركات عابرة القارات النفطية أن النفط عامل رئيسي في معادلة الصراع العالمي، هذا ما لعبت عليه شركة أرامكو السعودية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من منطلق تعزيز تفوق القوى العظمى المهيمنة باعتبار ما للنفط من دور أساسي في ذلك خاصة وأنه بات يشكل عصب الحضارة الصناعية المعاصرة من دون منازع، وقد دخل النفط وعامل التحكم فيه، استثمارا وإنتاجا وتسويقا وتحكما في آلية الأسعار، في صلب بنية النظام الدولي في السياسة الدولية.

خاتمة:

نستنتج في نهاية الدراسة أن الشركات عابرة القارات في القرن الواحد والعشرين أصبحت كيان اقتصادي وسياسي متين تمكن بفضل ضخامة أجهزته وانتشاره الواسع من اكتساح الأسواق العالمية، والتغلغل عبر مختلف المجالات، ما مكنه من بسط نفوذه، وقلب الموازين لصالحه، ولذلك فهو يلعب دورا بالغ الأهمية على مستوى الاستقرار العالمي.

كما تشكل الشركات عابرة القارات ورقة ضاغطة على الكثير من السياسات في العالم وسبب ذلك هو سيطرتها التكنولوجية التي تكاد تكون مطلقة، والميزة الاحتكارية التي تحظى بها هذه الشركات في الدول المضيفة جعلتها في موقع قوة يسمح لها بتحديد هياكل واتجاهات الاستثمارات على النحو الذي يضمن لها تحقيق أولوياتها، وتعاملها من منطق الهيمنة، ولكن أيضا قوتها الاقتصادية المتينة التي سمحت لها بالسيطرة على التجارة الدولية والنظام النقدي الدولي، أي على مرتكزات النظام الاقتصادي العالمي، والمعلوم في العلوم السياسية أن من يسيطر على الاقتصاد يسيطر على العلاقات الدولية.

من هذا المنطلق تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أصبح للشركات عابرة القارات قرارات سيادية تفوق قرارات بعض الدول في العالم، ومن أمثلة ذلك شركة أرامكو السعودية وتسييرها لشؤون الشرق الأوسط، بحيث انتقلنا من الحديث عن الدور الاقتصادي لهذه الشركات إلى الدور الأمني الجيوإستراتيجي.
- تلعب الشركات عابرة القارات وخاصة النفطية منها دورا كبيرا في إثارة وتأجيج الصراعات الدولية من خلال الدعم غير المباشر للدول والفصائل القتالية من منطلق أن النفط عامل رئيسي في معادلة الصراع العالمي عبر مؤشرات عدة ذكرت قبلا في الدراسة.
- نستنتج أن الشركات عابرة القارات تندرج ضمن مخططات واستراتيجيات الدول من أجل الهيمنة وتأمين مصادر النفوذ عن طريق خلق أرضية من المصالح بين الدولة الأم والدول المضيفة.
- ضرورة حوكمة الشركات عابرة القارات من أجل تقييد تحركاتها وتأثيراتها السلبية على الاستقرار العالمي، من خلال فرض ضوابط وميكانيزمات التحرك في الدول المضيفة.
- في ظل تزايد دور الشركات عابرة القارات الاقتصادي، السياسي والأمني أصبحنا أمام حتمية الحديث ليس على استقرار عالمي وإنما الحديث عن الاستقرار بالهيمنة الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها وتسييرها لأغلب الشركات عابرة القارات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- الكتب:

1) الأخرس، إبراهيم، دور الشركات عابرة القارات في الصين، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

2) أبو قحف، عبد السلام،إدارة الأعمال الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

3) الأتربي،محمد صبحي،مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، بغداد: دار الثقافة للصحافة والنشر، د س ن.

4) الشيمي، محمد نبيل، " الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية"، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2016.

5) سعيد،محمد السيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1986.

6) خيتاوي،محمد، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

7) خنفوس، عبد العزيز، النظام الاقتصادي الدولي المعولم، ط 1،الأردن:مركز الكتاب الأكاديمي للنشر وللتوزيع،2018.

ثانيا- المقالات العلمية:

1) جوزي، جميلة، دحماني، سامية، " دور إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرارات في ظل النظم العالمية المتسارعة"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06،2015.
2) عبد الجليل،فارس،عبد العزيز،أحمد، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010.
3) عبيد،همام نزار، مقرر إدارة الأعمال الدولية، مقدم لطلبة ماجستير الدراسات العليا في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2019.

ثالثا- التقارير:

1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لمشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية والتصديرية، جنيف، 2002، ص 22.

رابعا- المواقع الالكترونية:

1) جليدان، سعود بن هاشم، قائمة الشركات العالمية الكبرى، ديسمبر 2019، في الموقع: https://www.aleqt.com/2019/12/22/article_1733241.html تم الاطلاع عليه يوم 10 مارس 2021.
2) زينب عوض الله، سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عالميا ودورها في أزمة الاقتصاد الرأسمالي، في الموقع: https://guelma.yoo7.com/t3414-topic تم الاطلاع عليه يوم 2021/04/08.
3) https://a2-finance.com/ar/issuers/walmartتم الاطلاع عليه يوم 8 مارس 2021.
4) من هي أرامكو السعودية؟ في الموقع: https://www.investopedia.com/what-is-saudi-aramco-4682590
5) أرامكو السعودية: الحقائق الرئيسية، في الموقع: https://www.theguardian.com/business/2016/jan/07/saudi-aramco-the-key-facts .